

في ظرفية أخذت فيها الصناعة تكتسب أهمية قصوى ودورا إستراتيجيا وجوهريا في اقتصادات الدول العربية، يأتي نشر العدد الأول من التقرير الصناعي العربي من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ليعطي نظرة عامة عن التوجهات الحالية للقطاع الصناعي العربي ويحلل مسار تطوره خلال الفترة 2001-2006، في وقت أصبح النهوض بالصناعات، وخاصة التحويلية، الوسيلة الرئيسية التي تمكن الدول العربية من مقاومة الصدمات الخارجية والنجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وذلك في خضم التقلبات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعيشها العالم والتطور التكنولوجي السريع، والتنافسية الدولية الشرسة والتحدي الكبير لإيجاد فرص العمل.

ويهدف التقرير إلى:

- جمع و تقديم المعطيات الإحصائية والمعلومات المرتبطة بالصناعة في وثيقة واحدة قد يحتاجها كل الباحثين و المستثمرين والصناعيين وأصحاب القرار.

- محاولة وضع تحليل شامل للقطاع الصناعي العربي إجمالا وكذلك القيام بتحليل تفصيلي لكل بلد وقطاع تخصيصيا.

كما هو معلوم لدى الجميع يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، إلا أن هذا التقرير ركز، بوجه خاص، على الصناعات التحويلية. حيث يتضمن تحليلا يعتمد أساسا على المعطيات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، ولعدم توفر كل المعطيات تم إجراء بعض التقديرات لبعض القطاعات في أضيق الحدود.

ونود بهذه المناسبة، أن نتقدم بجزيل الشكر للجهات المعنية في الدول العربية على الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل الاستجابة لتزويد المنظمة بالبيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير، ونتمنى أن تتواصل هذه الجهود بشكل منتظم ودون انقطاع مستقبلا، وأن تساهم في تحقيق هدفنا الرامي إلى تقديم صورة متكاملة، عن تطور الصناعة في الدول العربية والقيام بتحليل للأنشطة الصناعية في جميع الدول العربية، آمليين من الدول العربية التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على بيانات، أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة للعدد القادم .

إستعراضا لهذا التقرير بإيجاز:

الجزء الأول : يقدم صورة موجزة عن اقتصادات الدول العربية خلال العام 2006، حيث تناول في البداية التطورات الرئيسية التي عرفها الاقتصاد العالمي، وتبعاً لمؤشراتها الاقتصادية الأساسية في المنطقة

العربية. وتتلخص نتائج الجزء الأول من التقرير فيما يلي:

تواصلت وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للسنة الرابعة على التوالي. وتعزى النتائج الإيجابية المسجلة خلال عام 2006 إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط والمواد الأولية، ثم إلى الظرفية العالمية المواتية والمناخ المالي الدولي الملائم بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها العديد من البلدان غير المصدرة للنفط.

وتميزت المنطقة العربية خلال عام 2006 بالطفرة الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر الآتي أساسا من بلدان الخليج والتي تركزت بالخصوص في بعض البلدان العربية مثل المغرب وتونس ومصر والأردن وسوريا. كما عرفت المنطقة، خاصة بلدان الخليج، تزايدا سريعا في نسبة التضخم لكنها بقيت حتى الآن تحت السيطرة. كما سجلت المنطقة انتعاشا للاستثمار المحلي الذي ارتفع بقوة نتيجة انطلاق مشاريع البنية التحتية من مدن وطرق وإنشاءات جديدة وفتح مناطق تجارية وصناعية وسياحية حديثة.

الجزء الثاني : يقدم تحليلا شاملا لتطور القطاع الصناعي العربي، حيث يعطي بداية فكرة عن توجهات القطاع الصناعي خلال عام 2006، ثم يبين التطورات الأساسية التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة. وينتهي الجزء الثاني إلى الاستخلاص التالي:

في سياق النمو العالمي المتواصل والارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية، عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي ارتفاعا للعام الرابع على التوالي. حيث سجلت المنطقة العربية ارتفاعا في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 12.8 % خلال عام 2006 مقارنة لعام 2005. في حين إرتفعت القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية بنسبة 19% في ذات العام .

وما ميز القطاع الصناعي العربي خلال خمسة الأعوام الأخيرة هو أنه بالرغم من انتعاش النشاط التحويلي، انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي من 11.2 % عام 2002 إلى 10 % عام 2005 ثم انخفضت إلى 9.6 % في عام 2006، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، الذي أدى إلى همنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت حصته من 29.2 % عام 2003 إلى 39 % في عام 2006.

من جهة أخرى، يتضح أن الدول العربية التي لديها صناعات ذات قيمة مضافة تحويلية مرتفعة هي تلك التي تمتلك صناعات ذات كثافة رأسمالية والمرتبطة أساسا بالقطاع الهيدروكربوني، كما هو الحال بالنسبة للسعودية والإمارات، تليها البلدان التي تتوفر على قطاعات إنتاجية متنوعة نسبيا مثل مصر والمغرب.

أما البلدان التي ساهم قطاعها التحويلي أكثر في الناتج المحلي الإجمالي فهي تلك التي لديها صناعة

تحويلية متنوعة نسبيا تتوجه نحو تصدير المنتجات المصنعة.

أما البلدان المصدرة للموارد الطبيعية والمواد الخام، فقد زاد اعتمادها على هذه الموارد خلال الأعوام الأخيرة بفعل الارتفاع السريع لأسعارها وخاصة النفط.

الجزء الثالث : خصص لتحليل الأوضاع حسب كل دولة، حيث يقدم عرضا حول الصناعات التحويلية وتطور قطاعاتها خلال الأعوام الأخيرة. وتم الاكتفاء في هذا الإصدار الأول بالتطرق إلى إثني عشر قطرا عربيا فقط وذلك لعدم توفر المعطيات الإحصائية الخاصة بالأقطار العربية الأخرى.

في سياق تحليل الأنشطة الصناعية للدول العربية تم تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع التحويلي العربي، ويمكن تلخيصها في ثلاثة محاور رئيسية :

- إن إنتاج الدول العربية مازال مركزا في القطاعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد المعتمدة على اليد العاملة ضعيفة التأهيل. وما زالت الصناعة العربية تعتمد أساسا على الصناعة الأساسية مثل : الإسمنت والحديد والصلب والكيماويات والبتروكيماويات وكذلك على الصناعات المتوسطة مثل النسيج والصناعة الغذائية. ويبين تركيز الصناعة على هذه المنتجات الصعوبات التي تواجهها بعض الدول العربية في الارتقاء بصناعاتها إلى صناعة أكثر تطورا.

- هناك تقدم ملحوظ، حيث استطاعت بعض البلدان العربية رفع القيمة المضافة لصناعاتها التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا وتقدما، وخصوصا في قطاعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيات والتي تشهد تطورا سريعا في بلدان مثل تونس ومصر والمغرب¹ و في قطاع البتروكيماويات حيث حققت بعض بلدان الخليج مستويات نمو جيدة للغاية بفضل ميزتها وقدرتها التنافسية المتزايدة في هذا القطاع.

- بفضل الظرفية العالمية المؤقتة استطاعت الصناعات العربية أن تقاوم المنافسة الخارجية. غير أن التحدي الأساسي يكمن في تعزيز قدرتها لصنع منتجات أكثر تطورا وذات قيمة مضافة مرتفعة وذلك بالتركيز أساسا على القطاعات التي لها ميزة نسبية مثل البتروكيماويات والبلاستيك والصلب و النسيج وقد أصبح هذا ضروريا اليوم، لاسيما وأن البلدان العربية تشهد حاليا نموا اقتصاديا من شأنه أن يخلق في المستقبل احتياجات جديدة من المواد المصنعة، ومن الضروري تطوير صناعات تستخدم التكنولوجيات الجديدة والموارد البشرية المؤهلة لذلك حتى يتحقق هدف المحافظة على ديناميكية خلاقة ومتواصلة و منافسة على المستوى الدولي.

¹ غير أن هذه البلدان ما تزال تشكو من اعتمادها على المنتجات الوسيطة والمكونات الأساسية المستوردة و تكتفي بصناعات تركيبية .